المـــثـــقـــف وعـــشـــيرتـــه

تساءلتُ في قراءة سابقة عمّا يريد المثقف من السياسي، والآن وأنا أقرأُ كتابا صدر مؤخراً عن إحدى العشائر العراقية، تطلّب الأمر مني أن أسأل بشكلٍ معكوس، ماذا يريد السياسي من المثقف؟
لا شكَّ أن هدف الكتاب (الصادر بدعم باذخ) هو التعريف بتلك العشيرة ، والوقوف على تأريخها الممتد، وإدراج أماكن تواجدها، وانتشارها ضمن الخارطة الاجتماعية للعراق الواحد الموحّد،لستُ هنا بصدد ذكر العشيرة المُشار إليها لا بالسلب ،ولا بالإيجاب، ولستُ إزاء قراءة تفصيلية للكتاب ، لكنني لابد من أن أنوّه، إلى أن الكتاب لا يعدّ بالتأكيد إضافة إبداعية لا لمؤلفه الشاعر، ولا للمكتبة العراقية، على الرغم من أن الكتاب قد ضمَّ بين جنباته فصلاً بآراء مجموعة من الأدباء! كانت تهدف تلك المجموعة لإضفاء صورة المنتدى، أو المجلس الأدبي على مضيف العشيرة ومواقف الأدباء(الشعراء منهم خاصة) لا يُؤخذ بها لكونها ببساطة مواقف شعراء!

عباس مزهر السلامي

(ولا يفلح الشاعر حيثُ أتى) أما البقية منهم فلا يعنيها العشيرة ولا مضيفها بقدر ما يعنيهم ما يجود به المضيف، لذا لم يفلح الجمع المؤمن من الأدباء بتعزيز هذا الكتاب،فقد نُقِلَ على ألسنة بعض المشايخ ،ورؤساء الأفخاذ ، أن مؤلف الكتاب لم يوفق بالإلمام بكافة فروع شجرة العشيرة، خاصة وأن العشيرة تمتد جذورها بين مكونين رئيسيين، وضاربة أطنابها على امتداد خارطة العراق ، بدءاً بمحافظات المنطقة الغربية، مروراً ببغداد، ووصولاً إلى محافظات الجنوب العراقي، إذ أن هذا النوع من الكتب لا يمكن أن يضطلع بكتابته إلا من أُوتي حظا في معرفة الأنساب، وله دراية في علمي التاريخ، والاجتماع،كما أن الأجواء السياسية والاجتماعية، لا تسمح بما يمكّن الباحث/ الشاعر من أن يتمكن من الوصول إلى أبعد مضيف، والإيفاء بكل اشتراطات الواجب توفرها في مثل هكذا إصدار، فأنّى للشاعر الحالم الرقيق إذن من الخوض في تفاصيل جامدة،وفروع متشابكة،تعيدنا لعصر القبلية الأول ؟ ومتى كانت القبيلة هي الدرع الواقي من كل ما أصاب العرب من اختراقات انتهكت الأمة، وجعلت منها أمة مسحوقة لا تستحق حتى أن تكون في آخر الركب؟
لماذا إذاً يتطوع الأديب للتثقيف، أو الترويج للقبيلة، والعمل بجهد لا يخلو من المحاباة على إعلاء شأنها، وكلنا يعرف أن لا دور للقبيلة في تاريخ العراق، سوى ذلك الدور الذي تحطّ منه السلطة في وقت تعافيها وسيطرتها المحكمة، و تبرّزه متى ما تداركتها الأزمات ، لتجعل من القبيلة أداة لها في تنفيذ سياساتها، ولابد لنا من القول إن لا فائدة تُذكر قد جناها العراقيون من القبيلة بدوريها الحاضر، أو المغيّب، وخير دليل قريب على ذلك ما تعرض لهُ العراق في عام ٢٠٠٣ ، وكيف سقط دور القبائل في حماية البلاد من الاحتلال الأمريكي، والحد من انتهاكاته وإيقاف سعيه الخفي والمعلن للتقسيم على أسس شتى.ولو عدت للسؤال الذي جعلت منه مدخلاً لمقالتي، لوجدت الإجابة واضحة وجلية،فسياسيو عراق اليوم ،هم قبليون في الأغلب،والسياسي/ القبلي لا يريد سوى إعادة الهيبة لقبيلته،والعمل على إبراز دورها لكونها السبب الوحيد في وجوده وحضوره، وارتقائه السياسي،وبما أنهُ قد اطمأن إليها كحاضنة له، وأمنت هي إليه ممثلاً لها في المحاصصة المناصبية،لذا نجد السياسي هذا يلجأ إلى شريحة أخرى ، يستمد منها مكانة مضافة غير تلك التي حظيَ بها، لإيمانه بأن مكانته التي استمدها من القبيلة لا تحقق له الهيبة الكاملة، مالم تُعمّد بمساندة يحسب أنها (واعية)،تضفي عليه وقار الأدب أو الرفعة،وليس سوى شريحة المثقفين(بما تضم من أدباء)، هي الكفيلة بتأطير صورته الجديدة، لأنها شريحة من السهل عليه اختراقها، واستمالتها لصفّه، فقلّما نجد أديباً في وسطنا الثقافي ، سيطر على لعابه من إغراءات السياسي،أو نجده وقد تحصن بإبداعه من مغبة السقوط في حبائله.فالسياسي/ القبلي، هو الرابح في العلاقة التي تجمعه والمثقف، على حساب كرامة الأخير ومهابته .فالمثقف لا يمكن أن يحظى بالمكانة التي ينشدها ما لم يسمح السياسي بمروره إليها، وبذلك تغدو مكانة المثقف، مكانة مكتسبة، بإمكان السياسي الإطاحة بها متى ما حاول المثقف أن يتنصل عما دَرجَ عليه بدءاً في نسج تلك العلاقة غير المتكافئة ما بينه والسياسي.ماذا لو اتخذت شريحة المثقفين مواقف غير تلك التي عُرِفَت بها، لتصحيح تلك العلاقة،وتغيير مسارها بما يحقق المكانة المستحقة للطرفين ؟
وفي سياق متصل هناك إصدارات لا تشكل بمجملها أية إضافة تُذكر، تُسخَّر لها الأموال الطائلة، ويُحْتفى بها أيّما احتفاء، وهناك بالمقابل إبداعات قُدِّرَ لها أنْ لا ترى النور ،إصدارات لاجدوى تُرتجى منها، تُطْبَع بآلاف النسخ، ويُعدّ لها حفلَ توقيع مهيباً،وإبداعات تُرْكَنْ ليأكلها الغُبار. هذا هو واقع الثقافة لا أحد بمقدوره أن يعيد للثقافة العراقية هيبتها، ويعيدها لتميّزها، ما لم يشرع المثقف باستعادة ذاته المهدورة، ويكف عن لهاثه المستمر خلف الوعود، هناك أدباء من مرتادي البيوتات والمضايف، منهم من يحضر مهللا بعطايا المضيف التي لا تتعدى قطعة موز، أو قنينة شراب غازية منتهية الصلاحية، أو ابتسامة محسوبة يُسبغها الشيخ منتشيا على زائريه ، ومنهم من يؤثر التواصل لمآرب تمنى لو حقق واحداً منها، ومنهم من يسعى لمسايرة الجمع كي لا يُنْظَر إليه بعين واحدة، وهناك من يحضر ليعلن أنهُ مع الكل فلا فرق عنده بين توجه وآخر، لا ضرر إذن ولا ضرار بعد أنْ أصاب الشيخ منهم مغنمه،فالخلل قطعاً لا بالمضيف ولا بشيخه،فلم نعثر بعدُ على شيخ ، أو سياسي، بإمكانه رفض هالة التعظيم، وطقوس القداسة التي يسبغها الآخرون عليه!! فالخلل بائنٌ بهؤلاء، ولو أجرينا إحصائية سريعة، لمرتادي المضايف والبيوتات،من الأدباء، لوجدنا عديدهم يفوق العدد المتواجد منهم في الاتحاد، المكان الذي من المفترض أن يكون هو الأولى بحضورهم ، واهتماماتهم،حضورٌ باهت في الاتحاد، حضور صاخب في المضيف،وبالنتيجة الثقافة العراقية بحضورها المخجل.!!! ،ولو عدنا لتشخيص العلل لتلك التوجهات،(المشهد الثقافي الحلي أنموذجاً) لوجدناها كثيرة، ويتحمل الاتحاد جلّها ، لأنهُ ببساطة تحول إلى مؤسسة دعائية،لا مؤسسة داعية للأدب،مؤسسة طاردة للمبدعين ، ومستقبلة للطارئين ومدّعي الأدب، فقد بلغ عدد المنضوين تحت مظلة الاتحاد ممن يسمونهم بالأعضاء، ١٢٨ (أديباً)، ثلث هذا العدد تم منحهُ العضوية بطرق مخجلة، ولا أجد مبررا لسعي الاتحاد المحموم لإبراز دور البيوتات والمضايف، وتغييب دوره، ولو تفحصنا دور الاتحاد من بعد ٢٠٠٤ لوجدناه ذلك الدور المفرّق لا الجامع بين أعضائه! ولا غرابة في ذلك.
لا يمكن لبلد يُعلي من شأن المضايف ،ويحطّ من شأن مؤسسات الثقافة والعلم أن يعتلي ناصية التقدم، لا أريد هنا النيل من المضايف ، ولكنّي أريد بعد هذا الموّات أن نعود للحياة ، من العدل أن نعيد لكل مرفق دوره في حياتنا، فمثلما للمضيف دور، فللسينما دور، وللمسرح دور،وللجامع دور ،إذ لا يمكن أن نبرّز مرفقاً على حساب آخر ،فبها مجتمعة نستطيع أن نصل بالعراق إلى خطوة البدء على طريق إصلاح ما تهدم...
هناك الكثير من الإصدارات الشعرية ، والقصصية،اقتطع مؤلفوها أثمان طباعتها، مما خصصوه بالكاد لتوفير لقمة العيش، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الشاعر مؤلف كتاب العشيرة المُشار إليه آنفاً.
ولو أجازوا لنا التصرف بما أُنْفِقَ على طباعة هذا الكتاب تحديداً، لمكنّا الكثير من الشعراء ، والقصاصين المتعففين من إيصال إبداعاتهم للناس.
أنّى للمتعففين، أنّى للأقلام الحرة الواعية من ترسانة العوائق التي تحول دون ولوج إبداعاتهم للنور، أنّى لهم من ديناصورات الثقافة، والمتلاعبين في مقدراتها.. ومادامت الديناصورات حاضرة، سيظل الأديب الحقيقي أسير الفاقة المعهودة، بلا دعم ، بلا رعاية، فيما يعتلي الواجهة ،مدّعو الأدب ،لتظل العلاقة ذاتها قائمة ،مابين السياسي وهؤلاء، ليستمرا معاً في إنتاج ثقافة شائهة.

حـــكـــومتـــان في الميـــــزان

صابرين فالح

كانت ثورة 14 تموز 1958 نتيجة حتمية للنضال الجماهيري المميز، فقد ناضل الشعب العراقي بكل فصائله السياسية والمهنية ضد السلطة الحاكمة التي كانت تستهين وتتلاعب بمقدرات الشعب، فكانت الانتفاضات المستمرة الدؤوبة من أجل الوصول إلى الهدف وهو الثورة التي هي المعبر الحقيقي للنضال الجماهيري. وكان أهم إنجازات الثورة إشاعة الروح المدنية المتحضرة في الريف العراقي بإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وإلغاء قانون دعاوى العشائر الذي كان يخول شيوخ الإقطاع حسم القضايا الجزائية في مناطقهم، وإدخال الريف في صلب التحولات الاجتماعية، من خلال إشاعة روح القانون والقضاء على العشائرية والانتماءات الأخرى.

وعمل هذا القانون على إنهاء الدور العشائري، الذي كان من مكاسب استبدال الاحتلال العثماني بالبريطاني آنذاك، إذ استطاع بعض رؤساء العشائر والقبائل أن يستحصلوا تخويل قانون يسمى نظام دعاوى العشائر، الذي وفّر مكاسب مادية واعتبارية كثيرة لهم، بالمقابل شاع الظلم في المجتمع من خلال هذه السلطة التي منحها المحتل البريطاني لرؤساء العشائر والمتنفذين في الريف العراقي.
كما كان لقانون الأحوال الشخصية دور مهم في إشاعة الروح المدنية، من خلال حفظه حقوق الجميع، وبشكل خاص المرأة في ما يختص بعقود الزواج والطلاق وذلك من خلال إصدار قانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي اخذ أفضل ما موجود في الفقهين السني والشيعي وصاغه في قانون يحفظ للمرأة كافة حقوقها ومحاولة تحريرها من براثن المجتمع الذكوري. وقد حاول البعض، ممن يريد تكريس النعرة الطائفية، بعد ٢٠٠٣ إلغاءه أو على الأقل الالتفاف عليه وتجميده ، ويعد هذا القانون الأكثر تقدما في منطقتنا العربية من حيث الحقوق التي منحها للمرأة ومساواتها مع الرجل، كما كان لضمان الحريات الشخصية، وصون الحقوق لكافة شرائح المجتمع العراقي رافداً آخر صب في ذات التوجه المدني. الأمر الذي جعل من تلك التشريعات والقوانين، دافعا قويا لبناء مجتمع مدني عصري متحضر، متطلع إلى التقدم والازدهار. ويمكن قياس ذلك من خلال ما أنتج في تلك الفترة القصيرة في مجالات الأدب والفن بشكل خاص، وباقي المجالات الاجتماعية. لا بل حتى فترة الستينات وما شهدته من ازدهار اجتماعي، كان بسبب تلك الفترة القصيرة المتمثلة بعمر ثورة ١٤ تموز الخالدة، حتى سطوة البعث المقبور على السلطة وتحويله الحياة المدنية إلى عسكرة منظمة، إضافة إلى اعتماده على العشائر بشكل كبير وخاصة بعض رؤساء وشيوخ العشائر من خلال تقديم الولاء والبيعة، بالمقابل إغراقهم بالمكافآت والمكارم كما كان يطلق عليها آنذاك. مع إشاعة روح الانتقام والنعرات العشائرية والقبلية والمذهبية، بالتالي غابت كل سمات التحضر والتمدن.
وقد أصدرت الثورة قانون رقم ٨٠ ،وقد حررت بموجبه ٩٩٪ من الثروة النفطية العراقية من سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية، وقد تطورت وازدهرت الصناعة الوطنية، واستطاعت الثورة أن تنجز مصانع عملاقة شكلت البنى التحتية للصناعة في العراق. وأن تعالج مشكلة السكن فبنت مئات الأحياء السكنية ووزعتها على الفقراء من أبناء شعبنا في كل محافظات العراق (ومدينة الثورة هي معلم وشاهد على هذا الإنجاز الكبير لثورة ١٤ تموز الخالدة)، لذلك فقد سميت هذه الثورة من قبل البعض بثورة الفقراء مع أنها كانت لكافة فئات وأبناء المجتمع.
أما على الصعيد الخارجي فقد رفعت الثورة من مكانة العراق وجعلته مهابا إقليميا وعالميا ،حيث غيرت موازين السيطرة والنفوذ في الشرق الأوسط ونقلت العراق من مكون أساسي في مخطط التآمر على تطلع الشعوب نحو التحرر والوحدة إلى سند فعال لهذا التطلع ،وذلك بتبنيها سياسة عدم الانحياز، وإنهاء النفوذ البريطاني والأمريكي، وخروج العراق من حلف بغداد وإقامة علاقات متكافئة مع المعسكر الاشتراكي. هذه الإجراءات الثورية اعتبرت استفزازاً للدول الغربية والشركات النفطية الاحتكارية وخروجاً على المألوف وعن الطاعة من قبل دولة نامية، خاصة وأن العراق غني بثرواته ومؤثر بموقعه الإستراتيجي. ويمكن القول إن أبرز منجزات ثورة ١٤ تموز هو في مجال التربية والتعليم حيث انتشرت المدارس في القرى والأرياف وانتشرت الثقافة بشكل واسع في هذه الفترة لقبول جميع الطلبة في الكليات والمعاهد للتعليم العالي وافتتاح جامعات ومعاهد وكليات جديدة في مختلف المحافظات العراقية ،كما أن بناء المستشفيات والمستوصفات قد توسع بشكل مهم وتحسنت نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين .
أما التغييرات في المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية فقد كانت تغييرات جوهرية مهمة من خلال التشريعات التي أسهمت في تنشيط هذه القطاعات وبناء أسس سليمة لها.
أما الحكم بنجاح أو فشل ثورة ١٤ تموز في تحقيق أهدافها التي جاءت من أجلها يكون غير دقيق في أغلب الأحيان، فالثورة قامت بمجهودات جبارة في سبيل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، بصورة شكلت تميزاً كبيراً عن الأوضاع التي كانت سائدة قبل الثورة، فإذا قلنا أن الثورة قد نجحت في مهمتها فإن الواقع يثبت أن ذلك لم يكن بتلك الدقة لأن هناك أوضاعاً بقيت كما هي دون تغيير بسبب الانخراط في صراع المناصب والأطماع السياسية التي انجرّ إليها جميع الأطراف في الحياة السياسية في العراق .
أما إذا قلنا إن الثورة فشلت في تحقيق أهدافها فإن ذلك يعود إلى سوء التنفيذ الذي لازم مشاريع الحكومة وعدم إكمال أي مشروع وعمليات الالتفاف التي طالت التشريعات والقوانين التي كانت تصدرها الحكومة فإن عدم الخبرة والروتين الإداري وأساليب المتنفذين في إفراغ أي تشريع من محتواه أسهمت في عرقلة تنفيذ خطط الثورة للنهوض بواقع المعيشة والحياة في المجتمع العراقي.
ولا بد من القول إن ثورة ١٤ تموز المجيدة كانت حركة شعب مناضل بأسره وهي ثورة شاملة أحدثت تغييرا جذريا في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ووضعت أساسا اقتصاديا وحررت مقدرات البلاد وثرواته من السيطرة الأجنبية.. رغم أنها تعرضت للتآمر من قبل أطراف كثيرة في المنطقة ومن قبل دول الاستعمار الكبرى بريطانيا وأمريكا.. كذلك عملت قوى داخلية على إيقاف عجلة الثورة بكل الأساليب ،وقد تلقت تلك القوى المساعدة من كثير من دول المنطقة الرجعية التي كانت لا ترغب في رؤية عراق متطور ومزدهر ومستقل وآمن .كل هذه المخاطر تعرضت لها الثورة غير أن إنجازاتها ما زالت ليومنا هذا موجودة ومحسوسة.
ولكن أين عراق اليوم، من مبادئ وأهداف وطموحات هذه الثورة وزعيمها، بعد أكثر من خمسين عاما على قيامها، الذي تحول إلى أكثر البلدان العربية فقرا وبؤسا، التجمعات السكنية العشوائية، أحزمة الفقر تطوق مدنه، وتنبعث من أطرافها الروائح الكريهة بسبب النفايات، وتدني مستوى الوعي البيئي، أنقاض وخرائب ووجوه كالحة ذائبة، وشعب يواجه خطر استبداد أحزاب تتصارع في ما بينها لخدمة أهدافها البعيدة المتمثلة بالانقضاض على السلطة باسم القانون وفرض دكتاتوريتهم باسم الديمقراطية! فيما المواطنون تحت وطأة سوء الخدمات وتفاقم أزماتها المستمرة مثل البطالة والسكن والكهرباء والماء والظروف المعيشية الصعبة!
كل ذلك يدفع بالمواطن العراقي إلى المقارنة بين الحكومتين والفارق الشاسع بينهما في الإنجاز والإمكانية المادية الهائلة التي يشهد الشعب ضياعها وسرقتها أمام عينيه.

الـدولـة الـلّغز والحـلّ والمعنى المتجدّد

2-2

حكمت البخاتي

من أجل أن تبرر السلطة ذاتها فإنها تلجأ إلى التأويل في علاقاتها بالدولة فإنها تتأول سياستها وفق المصلحة العامة أو وفق ضرورة تفرض حالة استثنائية مثل حالة طوارئ التي تحكم فيها السلطة قبضتها على الدولة، أو أن الدولة باعتبارها أوسع من السلطة قد تتأول علاقتها بالسلطة بحالة من الضدية وعدم السير وفق مصالحها كدولة تجسد أمة أو بالأحرى تجسد مصالح أمة وتكون الأمة في هذه الحالة هي من يمارس التعبير عن الدولة بصيغة معارضة أو صيغ في التغيير تجد الأمة تعبيرها أحيانا في الثورة على السلطة مما يفند كل تأويلات السلطة وتكون محاولة انتقال منها أي من الأمة إلى التعبير عن ذاتها عن كيانها عن معناها في الدولة تعبيراً حقيقياً وليس مجازياً يجد تعبيراته في سلطة تحتكر حق التعبير عنها أو التمثيل لها بالقوة المشروعة أو العنف المحتكر لها من دون الأمة وحين يقتحم التأويل علاقة الدولة بالسلطة فإن الدولة تبدو من عالم المعنى الغيبي، الغامض، الساحر، الغيبي في قبالة حال السلطة الحاضر – المشاهد – الغامض في قبالة واقع السلطة المتحقق، الساحر في قبالة سلطة الجذب التي تمارسها الدولة تجاه الناس
إن ما يبرر انتماء الدولة إلى عالم المعنى أنها لم تخرج عن مسارات المعنى المكتشفة في حياة الإنسان ،فلذلك تعددت أفكار المعنى فيها أي معنى الدولة من أبوية إلى طبقية إلى تجليات في الروح الكبرى إلى إمكان القوة ،وهي تفسيرات في معنى الدولة تكشف عن ظاهرة نشوئها وتشكلها.
أن انتماءها إلى عالم المعنى الغامض ضمن لها عدم انحطاطها إلى مجرد صنع بشري شأنها شأن النظام السياسي، السلطة، الحكومة ،وانتماؤها إلى هذا العالم يجعل منها كمعنى كفكرة تتموضع في المسافة الفاصلة بين ما هو إلهي وما هو بشري ،إنها دون الإلهي لكنها فوق البشري ،وفي تلك المسافة دوماً تكمن اكتشافات المعنى – الحقيقي في وجود الإنسان والمتأول في حياته في تاريخه. إنه نوع من عالم المتصوفة الذي يجولون به في سكراتهم الروحية ويتذوق الحقائق فيها الصوفي الواله، لكن الغموض يكتنف التعبير الصوفي عنها ،إنه إحساس بالمعنى يعجز عنه تحسس اللفظ وينذر تشكل المضمون فيه حرفياً. ولا يكون مجرد إضفاءة معنى لأنها (أي الدولة) الأعمق ضرورة في تاريخ الإنسان، في حياة الإنسان بل هو معنى منكشف بذاته عبر انسياقه عن الضرورة يفيض بقوة حيويته على العقول والنفوس فيصنع مفهوماً وتتجلى به حقيقة ذلك ،لأن معنى الدولة كامن أو كائن يتهيأ للظهور الاجتماعي دائماً.
ولعل أرسطو كان يؤمن بهذا المعنى في الدولة المنكشف أو المنبثق ،فيقول إن الإنسان له طبيعة حيوان سياسي وبهذا تكون الدولة وفق تفسيراتها القديمة ظاهرة طبيعية ووفق تفسيراتها الحديثة ظاهرة صناعية، لكن حين يلتمس الأمر على جورج بوردو وكغيره من الغربيين في تأصيل الدولة أو في أصل الدولة وهو جزء من غموضها عند الغربيين فإنه يلجأ إلى اختصارها في تاريخ أوروبا، فالدولة صناعة أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي عندما بدأت كجهاز جديد بأناس هذا القرن فأعطوه اسماً تناقلته شعوب هذا العصر عنها – بوردو – إذاً هناك تاريخ ملغى بالقدر الذي ألغت به الحداثة كل معنى قديم ،كل معنى لم يكن مجرد إضفاءة يمارسها العقل على من حوله أو فكرة يصف العقل بها كذات العالم من حوله كموضوع، فالعقل الحداثوي هو الذي يصنع المعنى والحقيقة بأن واحد ،فالدولة معنى متصور في العقل الحداثوي لكن يبقى يكتنفه الغموض وفق هذا التصور أيضاً ذلك لأنها لغز وحل لغز يجد تعبيره في إشكالياتها التي تستغرق الجدل في المعنى فيها ،وحل يجد تعبيره في نموذجها المتطور تأريخياً سياسياً إداريا اجتماعياً ،لكن النموذج يبقى دوماً منخرطاً في جدلية الإشكالية وهو ما يمنحها القوة في الاستمرار والبقاء. من هنا نجد أن الكتابة في الدولة اصطلاحاً ومفهوماً ونظاماً وتاريخاً وتجديداً وتطويراً لم تنقطع في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وحين تصدق الدولة أنها نموذج لا يخضع إلى جدلية الإشكالية أو هي فوق الجدل في إشكالات المفهوم والمصطلح فإنها تجد نفسها غارقة في مشكلة دولة غير قادرة على اكتشاف المعنى في ذاتها فيتعطل المضمون بها وينحل الشكل فيها وتتحول بذاتها إلى مشكلة تجد الأمة محنتها فيها. ختاماً ،علينا أن نجدد المعنى في دولتنا التي أطلت برأسها علينا بشكل مفاجئ بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣.